



VATP040

VAT Public Clarification

Amendments to the Executive Regulation of Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax – Cabinet Decision No. 100 of 2024

توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة

تعديلات على اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة – قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024

Issue

Value Added Tax ("VAT") is regulated by the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its amendments ("Decree-Law") and Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax, and its amendments ("Executive Regulation").

تنظم ضريبة القيمة المضافة ("الضريبة") بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته ("المرسوم بقانون") وقرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته ("اللائحة التنفيذية").

The Executive Regulation was amended by Cabinet Decision No. 100 of 2024 on the Amendment of Some Provisions of the Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax ("Cabinet Decision No. 100") that became effective on 15 November 2024.

تم تعديل اللائحة التنفيذية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة ("قرار مجلس الوزراء رقم (100)") والذي دخل حيز التنفيذ في 15 نوفمبر 2024.

In this Public Clarification, where relevant, the Executive Regulation prior to 15 November 2024 is referred to as the "Previous Executive Regulation" and the Executive Regulation amended by Cabinet Decision No. 100 with effect from 15 November 2024 is referred to as "New Executive Regulation".

في هذا التوضيح العام، وبحسب الاقتضاء، يشار إلى اللائحة التنفيذية قبل 15 نوفمبر 2024، بعبارة "اللائحة التنفيذية السابقة"، ويُشار إلى اللائحة التنفيذية المعدلة بقرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024 الذي دخل حيز التنفيذ في 15 نوفمبر 2024، بعبارة "اللائحة التنفيذية الجديدة".

Summary

This Public Clarification is intended to illuminate the main changes to the Executive Regulation.

The following Articles were amended:

- New definitions (Article 1) تعاريف جديدة (المادة (1))
- Supply of goods (Article 2) توريد السلع (المادة (2))
- Supply of more than one component (Article 4) توريد أكثر من مكون (المادة (4))
- Exceptions related to deemed supply (Article 5) الاستثناءات المتعلقة بالتوريد الاعتيادي (المادة (5))
- Mandatory registration (Article 7) التسجيل الإلزامي (المادة (7))
- Voluntary registration (Article 8) التسجيل الاختياري (المادة (8))
- Tax deregistration (Article 14) إلغاء التسجيل الضريبي (المادة (14))
- Deregistration of a tax group registration or amendment thereof (Article 15) إلغاء تسجيل مجموعة ضريبية أو التعديل عليه (المادة (15))
- Exception from registration (Article 16) الاستثناء من التسجيل (المادة (16))
- Telecommunication and electronic services (Article 23) خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية (المادة (23))
- Accounting for tax on the profit margin (Article 29) حساب الضريبة على هامش الربح (المادة (29))
- Zero-rating the export of goods (Article 30) تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع (المادة (30))
- Zero-rating the export of services (Article 31) تطبيق نسبة الصفر على تصدير الخدمات (المادة (31))
- Zero-rating international transportation services for passengers and goods (Article 33) تطبيق نسبة الصفر على خدمات النقل الدولي للركاب والسلع (المادة (33))
- Zero-rating certain means of transport (Article 34) تطبيق نسبة الصفر على بعض وسائل النقل (المادة (34))
- Zero-rating goods and services in connection with means of transport (Article 35) تطبيق نسبة الصفر على السلع والخدمات المرتبطة بوسائل النقل (المادة (35))
- Residential buildings (Article 37) المباني السكنية (المادة (37))
- Zero-rating of buildings specifically designed to meet the needs of disabled persons تطبيق نسبة الصفر على المباني المصممة خصيصاً

ملخص

يهدف هذا التوضيح العام إلى إلقاء الضوء على التغييرات الرئيسية التي تم إجراؤها على اللائحة التنفيذية.

تم تعديل المواد الآتية:

- تعاريف جديدة (المادة (1))
- توريد السلع (المادة (2))
- توريد أكثر من مكون (المادة (4))
- الاستثناءات المتعلقة بالتوريد الاعتيادي (المادة (5))
- التسجيل الإلزامي (المادة (7))
- التسجيل الاختياري (المادة (8))
- إلغاء التسجيل الضريبي (المادة (14))
- إلغاء تسجيل مجموعة ضريبية أو التعديل عليه (المادة (15))
- الاستثناء من التسجيل (المادة (16))
- خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية (المادة (23))
- حساب الضريبة على هامش الربح (المادة (29))
- تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع (المادة (30))
- تطبيق نسبة الصفر على تصدير الخدمات (المادة (31))
- تطبيق نسبة الصفر على خدمات النقل الدولي للركاب والسلع (المادة (33))
- تطبيق نسبة الصفر على بعض وسائل النقل (المادة (34))
- تطبيق نسبة الصفر على السلع والخدمات المرتبطة بوسائل النقل (المادة (35))
- المباني السكنية (المادة (37))
- تطبيق نسبة الصفر على المباني المصممة خصيصاً



United Arab Emirates

- be used by charities (Article 38) لاستخدام الجهات الخيرية (المادة (38))
- Zero-rating healthcare services (Article 41) تطبيق نسبة الصفر على خدمات الرعاية الصحية (المادة (41))
- Tax treatment of financial services (Article 42) المعاملة الضريبية للخدمات المالية (المادة (42))
- Tax on supplies of more than one component فرض الضريبة على توريد أكثر من مكون (المادة (46))
- Special rules of import (Article 50) أحكام خاصة بالاستيراد (المادة (50))
- Input tax recovery in respect of exempt supplies استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريدات (المادة (52))
- Non-recoverable input tax (Article 53) ضريبة المدخلات غير القابلة للاسترداد (المادة (53))
- Apportionment of input tax (Article 55) تقسيم ضريبة المدخلات (المادة (55))
- Adjustments under the capital assets scheme التسويات ضمن نظام الأصول الرأسمالية (المادة (58))
- Tax invoices (Article 59) الفواتير الضريبية (المادة (59))
- Tax credit note (Article 60) الإشعار الدائن الضريبي (المادة (60))
- Tax return and payment (Article 64) الإقرار الضريبي وسداد الضريبة (المادة (64))
- Recovery of excess tax (Article 65) استرداد فائض الضريبة (المادة (65))
- Tourist visitors (Article 68) السياح الزائرين (المادة (68))
- Foreign governments (Article 69) الحكومات الأجنبية (المادة (69))
- Record-keeping requirements (Article 71) متطلبات الاحتفاظ بالسجلات (المادة (71))

The following new Articles were added:

- Article 3 (bis) – Exceptions of Supplies المادة (3) (مكرراً) – استثناءات التوريد
- Article 14 (bis) – Tax deregistration to protect the integrity of the tax system المادة (14) (مكرراً) – إلغاء التسجيل الضريبي لحماية سلامة النظام الضريبي

This Public Clarification does not address all textual amendments. لا يتناول هذا التوضيح العام جميع التعديلات التي أجريت لتحسين النص.

تمت إضافة المواد الجديدة الآتية:

- المادة (3) (مكرراً) – استثناءات التوريد
- المادة (14) (مكرراً) – إلغاء التسجيل الضريبي لحماية سلامة النظام الضريبي

Detailed analysis

تحليل تفصيلي

New definitions – Article 1

تعريف جديدة – المادة (1)

The definition of “business day” was introduced to align with the definitions per Federal Decree-Law No. 28 of 2022 on Tax Procedures, and its amendments (“Tax Procedures Law”).

تم إدخال تعريف “يوم عمل” ليتماشى مع التعاريف الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية”).

The term “standard rate” was introduced to define the tax rate as specified in Article 3 of the Decree-Law, i.e. 5%.

تم إدخال مصطلح “النسبة الأساسية” لتعريف نسبة الضريبة على النحو المحدد في المادة (3) من المرسوم بقانون، أي 5%.

A new definition was introduced for “virtual assets” to be read with the updated Article 42 of the Executive Regulation dealing with financial services.

تم استحداث تعريف جديد لعبارة “الأصول الافتراضية” لفقرأ بالتزامن مع المادة (42) المحدثة من اللائحة التنفيذية التي تتناول الخدمات المالية.

According to this definition, crypto currencies (e.g. Bitcoin and Ethereum) as well as any other digital representations of value that can be digitally traded, converted or used for investment purposes would be regarded as virtual assets for VAT purposes.

وفقاً لهذا التعريف، فإن العملات الرقمية (مثل بيتكوين وإيثيريوم) وكذلك أي تمثيلات رقمية لقيمة يمكن تداولها أو تحويلها رقمياً أو استخدامها لأغراض الاستثمار، ستعتبر أصولاً افتراضية لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

As an exception to the above, digital representations of fiat currency (e.g. UAE Dirhams) or financial securities are explicitly excluded from the definition of virtual assets.

استثناءً مما سبق، تم صراحةً استبعاد التمثيل الرقمي للعملات الورقية (مثل الدرهم الإماراتي) أو الأوراق المالية من تعريف الأصول الافتراضية.

Supply of goods – Article 2(4)(b)

توريـد السـلـع - الفقرـة (بـ) من البـند (4ـ) من المـادة (2ـ)

Article 2(4)(b) of the Executive Regulation was amended to confirm that any disposal of real estate resulting in the transfer of ownership thereof by one person to another is considered to be a supply of goods.

تم تعديل الفقرة (بـ) من البـند (4ـ) من المـادة (2ـ) من اللائحة التنفيذية للتاكيد على أن أي تصرف في العقارات يترتب عليه نقل ملكيتها من شخص إلى آخر، يعتبر توريـداـ لسلـعـ.



United Arab Emirates

Exceptions of Supplies – Article 3(bis)

According to Article 3(bis)(1)(a), certain grants, disposals and other transfers of ownership of government buildings, real estate assets and other similar projects from one government entity (as defined in Article 1 of the Decree-Law) to another, will not be regarded as supplies, and would, therefore, fall outside the scope of VAT.

The term "government entities" means Ministries, government departments and agencies, authorities and public institutions in the UAE, whether Federal or local, or any other entities treated with the treatment decided for government entities, in accordance with the decisions issued by the Cabinet for the purposes of implementing the provisions of the Decree-Law.

Further, according to Article 3(bis)(1)(b), the grant or transfer of the right to use, exploit or utilise government buildings, real estate assets and other projects of a similar nature from one government entity (as defined in Article 1 of the Decree-Law) to another will not be regarded as a supply, and would, therefore, fall outside the scope of VAT. This provision has been given retroactive effect from 1 January 2023.

The phrase "government buildings, real estate assets and other projects of similar nature" means:

- Government entities' premises.
- Government capital projects.
- Government infrastructural projects.

المادة (3) (مكرر) – استثناءات التوريد

وفقاً للفقرة (أ) من البند (1) من المادة (3) مكرراً، فإن بعض المنح والتصرفات وعمليات النقل الأخرى لحقوق الملكية في المباني الحكومية والأصول العقارية ومشاريع أخرى مشابهة من جهة حكومية (كما هي معروفة في المادة (1) من المرسوم بقانون) إلى جهة حكومية أخرى لن تعتبر توريدات، وبالتالي فإنها تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

يُقصد بمصطلح "الجهات الحكومية" الوزارات والدوائر والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة الاتحادية والمحلية في الدولة أو أي كيانات أخرى تعامل بالمعاملة المقررة للجهات الحكومية، وذلك كله وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء لأغراض تطبيق أحكام المرسوم بقانون.

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للفقرة (ب) من البند (1) من المادة (3) مكرراً، فإن منح أو نقل حق استخدام أو استغلال المباني الحكومية والأصول العقارية ومشاريع أخرى ذات طبيعة مشابهة من جهة حكومية (كما هي معروفة في المادة (1) من المرسوم بقانون) إلى جهة حكومية أخرى لن يعتبر توريداً، وبالتالي فإنه يقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. ويُطبق هذا الحكم بأثر رجعي اعتباراً من 1 يناير 2023.

يُقصد بعبارة "المباني الحكومية والأصول العقارية ومشاريع أخرى ذات طبيعة مشابهة" ما يأتي:

- مقرات الجهات الحكومية.
- المشاريع الرأسمالية الحكومية.
- مشاريع البنية التحتية الحكومية.

- Real estate assets used by government entities.
- Real estate assets allocated and used to serve a public utility and for public use.
- Developed government land.

The scope of buildings, real estate assets and other projects of similar nature qualifying for this exception shall be determined under a decision issued by the Minister.

In other words, the exception will not automatically apply to all government buildings, real estate assets and other projects of similar nature.

- الأصول العقارية المستخدمة من قبل الجهات الحكومية.
- الأصول العقارية المخصصة والمستخدمة لخدمة مرفق عام وللاستخدام العام.
- الأراضي الحكومية المطورة.

سيتم تحديد نطاق المباني والأصول العقارية والمشاريع الأخرى ذات الطبيعة المشابهة المؤهلة لهذا الاستثناء بموجب قرار يصدر عن الوزير.

عبارة أخرى، لن يتم تطبيق الاستثناء تلقائياً على جميع المباني الحكومية والأصول العقارية والمشاريع الأخرى ذات الطبيعة المشابهة.

Supply of more than one component – Article 4(4)

Article 4(4) of the Executive Regulation was amended to clarify that, in order for a single composite supply to exist, the different components must be supplied by a single supplier and the price of the different components must not be separately identified or charged by the supplier.

In other words, the amendment clarifies that even where a supply falls within the meaning of Article 4(3) of the Executive Regulation, it will not be considered as a single composite supply until the requirements of Article 4(4) of the Executive Regulation are met.

If the supplier subcontracts some of the components to a third party, but remains contractually responsible for the supply to the recipient, the supplier is still regarded as supplying such

توريدي أكثر من مكون – البند (4) من المادة (4)
تم تعديل البند (4) من المادة (4) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه لحدث توريد واحد مركب، يجب أن يتم توريد مكونات التوريد المختلفة من خلال مورد واحد، وأن لا يقوم المورد بتحديد أو فرض سعر مكونات التوريد المختلفة بشكل منفصل.

عبارة أخرى، يوضح التعديل أنه حتى في حال وجود توريد يتدرج ضمن المعنى الوارد في البند (3) من المادة (4) من اللائحة التنفيذية، فلن يتم اعتباره توريداً واحداً مركباً حتى يتم استيفاء متطلبات البند (4) من المادة (4) من اللائحة التنفيذية.

إذا كان المورد يتعاقد مع طرف ثالث من الباطن لتوريد بعض المكونات، ولكنه يظل مسؤولاً من الناحية التعاقدية عن التوريد إلى المتألق/ المستلم، فلا يزال المورد يعتبر أنه يقوم بتوريد تلك المكونات، وبالتالي يكون مستوفياً

components and the first condition that all the components must be supplied by a single supplier would be met.

Even if the supplier charges a single price for all the components, it would not be regarded as a single composite supply if the price for each component is separately identified, e.g. if the tax invoice, quote or underlying contract reflects the price of each component separately.

For example, if a single fee is charged for a marketing campaign, but the price for each component (e.g. venue rental, catering, promotional goods etc.) is specified in the contract, the supply would not constitute a single composite supply as the prices of the different components of the supply are separately identified.

Another example would be where a mobile phone is sold for a single price but the contract lists the price of the phone, maintenance and warranty separately. This supply would also not qualify as a single composite supply since the prices of the different components of the supply are separately identified.

Exceptions related to deemed supply – Article 5

Since Article 12 of the Decree-Law already reflects the cases where supplies are not considered as deemed supplies, these cases were deleted from Article 5(1) of the Executive Regulation.

Article 5(1) of the Executive Regulation was amended to clarify that a supply of samples or commercial gifts

للشرط الأول المتمثل في وجوب توريد جميع المكونات من قبل مورّد واحد.

حتى وإن كان المورّد يفرض سعراً واحداً لجميع المكونات، فإنه لن يعتبر توريداً واحداً مركباً إذا تم تحديد سعر كل مكون بشكل منفصل، مثلاً إذا تم تحديد سعر كل مكون على حدة في الفاتورة الضريبية أو عرض الأسعار أو العقد.

على سبيل المثال، إذا كان يتم فرض رسم واحد لحملة تسويقية، ولكن يتم تحديد سعر لكل مكون (مثل إيجار المكان، والطعام والشراب، والسلع الترويجية وما إلى ذلك) في العقد، فإن التوريد لن يشكل توريداً واحداً مركباً لأن أسعار مكونات التوريد المختلفة يتم تحديدها بشكل منفصل.

مثال آخر هو عندما يتم بيع هاتف محمول مقابل سعر واحد ولكن العقد يتضمن سعر كل من الهاتف والصيانت والضمان بشكل منفصل فلن يكون هذا التوريد مؤهلاً كتوريد واحد مركب لأن أسعار مكونات التوريد المختلفة يتم تحديدها بشكل منفصل.

الاستثناءات المتعلقة بالتوريد الاعتباري – المادة (5)

نظراً إلى أن المادة (12) من المرسوم بقانون تنص بالفعل على الحالات التي لا تعتبر فيها التوريدات بمثابة توريدات اعتبارية، فقد تم حذف هذه الحالات من البند (1) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية.

تم تعديل البند (1) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن توريد عينات أو هدايا تجارية لن يشكل توريداً

would not constitute a deemed supply if the value of such goods supplied within a 12-month rolling period does not exceed AED 500 per recipient. This is similar to Article 5(1)(d) of the Previous Executive Regulation.

Article 5(2)(a) of the New Executive Regulation replaces Article 5(1)(e) of the Previous Executive Regulation with regards to the threshold in respect of output tax for purposes of Article 12(5) of the Decree-Law.

Generally, if the total output tax payable on all deemed supplies is AED 2,000 or less within a 12-month period, the supply would not be regarded as a deemed supply.

The amendment specifies that, where this monetary threshold is exceeded, only the amount in excess of the AED 2,000 would be considered as payable tax, i.e. the related supply would be regarded as a deemed supply.

For example, if a pharmaceutical company gives away free goods that cost AED 600 to a hundred recipients, the total cost of free goods is AED 60,000 and the total output tax calculated on all supplies made for no consideration within a 12-month period equals AED 2,857 ($60,000 \times 5/105$). In this case, payable tax to the FTA is AED 857 (AED 2,857 - 2,000).

The part of the supplies that result in an output tax, for a 12-month period, of AED 2,000 shall fall under the exception of Article 12(5) of the Decree-Law and

اعتبارياً إذا كانت قيمة هذه السلع الموردة لكل مستلم خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً متتالية لا تتجاوز مبلغ 500 درهم. وبتشابه ذلك مع نص الفقرة (د) من البند (1) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية السابقة.

تحل الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية الجديدة محل الفقرة (ه) من البند (1) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية السابقة فيما يتعلق بحد ضريبة المخرجات لأغراض البند (5) من المادة (12) من المرسوم بقانون.

بشكل عام، إذا كان إجمالي ضريبة المخرجات المستحقة الدفع على جميع التوريدات الاعتبارية هو مبلغ 2,000 درهم أو أقل خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً، فلن يعتبر التوريد أنه توريد اعتباري.

ينص التعديل على أنه في حال تم تجاوز ذلك الحد النقدي، فسيتم اعتبار المبلغ الذي يجاوز 2,000 درهم فقط أنه ضريبة مستحقة الدفع، أي أنه سيُعتبر التوريد ذي الصلة على أنه توريد اعتباري.

على سبيل المثال، إذا منحت شركة أدوية سلعاً مجانية تبلغ قيمتها 600 درهم إلى مائة مستلم، بحيث تبلغ القيمة الإجمالية للسلع المجانية 60,000 درهم وكان إجمالي ضريبة المخرجات المحاسبة على جميع التوريدات التي تم إجراؤها دون مقابل خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً يساوي 2,857 درهم (أي $(105/5 \times 60,000)$)، ففي هذه الحالة تكون الضريبة المستحقة الدفع إلى الهيئة هي 857 درهم (2,857 - 2,000 درهم).

أما بالنسبة للجزء من التوريدات الذي ينتج عنه ضريبة مخرجات بقيمة 2,000 درهم خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً، فإنه سيُدرج ضمن الاستثناء الوارد في البند

shall not be considered a deemed supply.

(5) من المادة (12) من المرسوم بقانون ولن يتم اعتباره توريداً اعتبارياً.

In the case of deemed supplies, where both the supplier and recipient are either a government entity or a charity as defined in Article 1 of the Decree-Law, the output tax threshold is AED 250,000, (instead of AED 2,000) per 12-month period per supplier.

في حالة التوريدات الاعتبارية إذا كان كل من المورد والمستلم/المتلقي إما جهة حكومية أو جهة خيرية، كما هو معروف في المادة (1) من المرسوم بقانون، فإن حدّ ضريبة المخرجات هو 250,000 درهم، (بدلاً عن 2,000 درهم) لكل مورد خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً.

Article 5(3) of the New Executive Regulation is similar to Article 5(2) of the Previous Executive Regulations with updated legislative references to clauses 1 and 2 of the same Article.

البند (3) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية الجديدة مماثل للبند (2) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية السابقة، مع إضافة مراجع تشريعية محدثة إلى البنددين (1) و(2) من المادة ذاتها.

Voluntary registration – Article 8

Article 8(6) of the Executive Regulation was amended to clarify that a person is required to provide evidence to demonstrate to the FTA that he conducts a business in the UAE and that he has the intention to make supplies listed in Article 54(1) of the Decree-Law, in order to be eligible for voluntary registration. Such intention may, for example, be demonstrated by contracts to supply taxable goods and or services to other persons for consideration.

In light of the above, a UAE resident would not be eligible to apply for voluntary tax registration even if he incurs taxable expenses exceeding the registration threshold, unless he carries on business in the UAE and can prove that he intends to make any of the supplies listed in Article 54(1) of the Decree-Law.

التسجيل الاختياري – المادة (8)

تم تعديل البند (6) من المادة (8) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه يتطلب على الشخص تقديم ما يثبت للهيئة أنه يقوم بمارسة أعمال في الدولة وأنه يقصد القيام بالتوريدات الواردة في البند (1) من المادة (54) من المرسوم بقانون، ليكون مؤهلاً للتسجيل الضريبي الاختياري.

يمكن إثبات هذا القصد، على سبيل المثال، من خلال عقود لtorيد سلع وأو خدمات خاضعة للضريبة لأشخاص آخرين لقاء مقابل.

وفي ضوء ما سبق، لن يكون المقيم في الدولة مؤهلاً للتقدم بطلب للتسجيل الضريبي الاختياري حتى لو تكبد نفقات خاضعة للضريبة تجاوز حد التسجيل، ما لم يكن يمارس أعمالاً في الدولة ويمكنه إثبات أنه يقصد القيام بأي من التوريدات الواردة في البند (1) من المادة (54) من المرسوم بقانون.

Tax deregistration – Article 14

Article 14(4) of the Executive Regulation was amended to allow the FTA to deregister a person from VAT if a person initiated a deregistration application but did not complete the process.

The FTA may, for example, deregister a person who created a deregistration application in Emaratax and saved it as a draft without completing the process if the person continuously submitted nil returns or no returns because it stopped making taxable supplies.

Article 14(7) of the Previous Executive Regulation has been amended and renumbered as Article 14(5) in the New Executive Regulation. The amendment allows the FTA to determine the effective date of tax deregistration to be different from the date requested in the tax deregistration application by the registrant, or the date on which the tax deregistration request was submitted.

Article 14(9) has been added in the New Executive Regulation to confirm that tax deregistration does not absolve a person from complying with the provisions of the Decree-Law and its Regulation, including filing another tax registration application when the tax registration requirements are met.

Tax deregistration to protect the integrity of the tax system – Article 14(bis)

This new Article allows the FTA to deregister a registrant without a deregistration application being

إلغاء التسجيل الضريبي – المادة (14)

تم تعديل البند (4) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية للسماح للهيئة بإلغاء التسجيل الضريبي لشخص أنشأ طلب إلغاء التسجيل الضريبي ولم يستكمل إجراءاته.

على سبيل المثال، يجوز للهيئة إلغاء تسجيل شخص أنشأ طلب إلغاء تسجيل على منصة إمارات تاكس وحفظه كمسودة دون استكمال العملية، وذلك في حال كان الشخص يقوم باستمرار بتقديم إقرارات صفرية أو لا يقدم إقرارات ضريبية نظراً لتوقفه عن القيام بتوريدات خاضعة للضريبة.

تم تعديل البند (7) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية السابقة وتمت إعادة ترقيمها ليصبح البند (5) من المادة (14) في اللائحة التنفيذية الجديدة. يسمح التعديل للهيئة بتحديد تاريخاً مختلفاً لسريان إلغاء التسجيل الضريبي عن التاريخ المحدد من قبل المسجل في طلب إلغاء التسجيل الضريبي، أو التاريخ الذي تم فيه تقديم طلب إلغاء التسجيل الضريبي.

تمت إضافة البند (9) من المادة (14) إلى اللائحة التنفيذية الجديدة لتأكيد أن إلغاء التسجيل الضريبي لا يخل بالالتزام الشخص بأحكام المرسوم بقانون ولاحته التنفيذية، بما في ذلك الالتزام بتقديم طلب تسجيل ضريبي آخر عند استيفاء متطلبات التسجيل الضريبي.

إلغاء التسجيل الضريبي لحماية سلامة النظام الضريبي – المادة (14) مكرراً

تسمح هذه المادة الجديدة للهيئة بإلغاء التسجيل الضريبي دون أن يتم تقديم طلب إلغاء التسجيل الضريبي في حال

submitted, where allowing the person to continue being a registrant may prejudice the integrity of the tax system, if any of the following conditions are met:

- The registrant does not meet the tax registration requirements according to the provisions of the Decree-Law.
- The registrant has not applied for tax deregistration as specified under Article 21(1) of the Decree-Law, or the registrant has created a tax deregistration application with the FTA but has not completed such application.
- Any other conditions specified by the FTA.

The FTA is required to verify that the person is not eligible to be registered for tax before deregistering the person.

The person is still required to monitor their activities in the UAE and will be required to apply for registration if the person again becomes liable to register, e.g. if the person starts making taxable supplies in the UAE again and the mandatory registration threshold is exceeded.

كان الإبقاء على تسجيل الشخص من شأنه المساس بسلامة النظام الضريبي، وذلك في حال استيفاء أي من الشروط الآتية:

- عدم استيفاء المُسجل متطلبات التسجيل الضريبي وفقاً لأحكام المرسوم بقانون.
- عدم قيام المُسجل بتقديم طلب للهيئة لإلغاء تسجيله الضريبي بناءً على ما هو منصوص عليه في البند (1) من المادة (21) من المرسوم بقانون، أو قيام المُسجل بإنشاء طلب لدى الهيئة لإلغاء تسجيله الضريبي ولكن لم يتم استكمال الطلب.
- أي شروط أخرى تحددها الهيئة.

يجب على الهيئة التتحقق من عدم أهلية الشخص للتسجيل الضريبي قبل إلغاء تسجيله.

يتعين على الشخص مراقبة أنشطته في الدولة، وعليه التقديم بطلب للتسجيل الضريبي في حال أصبح مرة أخرى ملزماً بالتسجيل الضريبي، على سبيل المثال إذا فام الشخص مرة أخرى بتوريدات خاضعة للضريبة في الدولة وكانت تلك التوريدات تجاوز حد التسجيل الإلزامي.

Deregistration of a tax group registration or amendment thereof – Article 15

Article 15(1) of the Executive Regulation was amended by adding the term "any". Hence, if any of the cases listed in this clause applies, the FTA shall deregister the tax group.

تم تعديل البند (1) من المادة (15) من اللائحة التنفيذية بإضافة كلمة "أي". وبالتالي، يجب على الهيئة إلغاء تسجيل المجموعة الضريبية في حال تحقق أي من الحالات الواردة في ذات البند.

Article 15(2)(a) of the Executive Regulation was amended to state that, in addition to the cases listed in Article 15(1) of the Executive Regulation, the FTA shall remove a member from a tax group if that member ceases to make taxable supplies.

The onus remains on the representative member of the tax group to inform the FTA when a member of the tax group is no longer eligible to be part of such tax Group and to apply for an amendment of the tax group.

تم تعديل الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (15) من اللائحة التنفيذية لتنص على أنه بالإضافة إلى الحالات المذكورة في البند (1) من المادة (15) من اللائحة التنفيذية، فإنه على الهيئة إزالة عضو من مجموعة ضريبية إذا توقف هذا العضو عن القيام بتوريدات خاضعة للضريبة.

يبقى العضو الممثل للمجموعة الضريبية مسؤولاً عن إخطار الهيئة في حال أصبح عضو في المجموعة الضريبية غير مؤهل ليكون ضمن المجموعة الضريبية وعليه التقدم بطلب لتعديل المجموعة الضريبية.

Exception from registration – Article 16

Article 16(3) of the Executive Regulation was amended to require the taxable person to notify the FTA if any changes occur to his business that are likely to lead to the person not being eligible for the exception from registration within 10 business days from the date he makes any standard-rated supply or import.

This could, for example, include where the person starts making standard rated supplies, receives concerned services or imports goods.

الاستثناء من التسجيل – المادة (16)

تم تعديل البند (3) من المادة (16) من اللائحة التنفيذية لإلزام الخاضع للضريبة بإخطار الهيئة في حال حدوث أي تغيرات في أعماله قد تؤدي إلى عدم تأهله للاستثناء من التسجيل الضريبي، وذلك خلال (10) أيام عمل من تاريخ قيامه بأي توريد أو استيراد خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية.

ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، إذا بدأ الشخص بتقديم توريدات خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية، أو تلقي خدمات معنية أو استيراد سلع.

Telecommunication and electronic services – المادة (23) *Article 23*

The Arabic text of the preamble to Article 23(2) of the Executive Regulation was amended to clarify that electronic services means services that are delivered "automatically" over the internet or electronic

تم تعديل النص العربي لمقدمة البند (2) من المادة (23) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن الخدمات الإلكترونية يقصد بها الخدمات التي يتم تقديمها بشكل "آلي" عبر الإنترنت أو شبكة إلكترونية أو سوق إلكتروني.

network or electronic marketplace.

Accounting for tax on the profit margin – Article 29

Some of the Clauses were renumbered as a result of the introduction of a new definition for "purchase price" in Clause 5 of this Article.

According to Article 29(5) of the New Executive Regulation, the purchase price not only includes the purchase price of the good, but also costs and fees incurred to purchase the good.

Such "costs and fees" could include Customs duties, shipping, handling, wrapping and installation costs charged/re-charged by the seller of the good.

For example, if a taxable person purchases a machine for AED 10,000 from a non-registrant who also charges AED 1,000 for shipping fees and AED 500 for installation charges, the total "purchase price" for purposes of the profit margin scheme would be AED 11,500.

However, where the shipping fees, installation charges are charged by a registrant, such costs should not be included in the purchase price as the recipient may recover input tax based on the tax invoice issued by the supplier of such services.

Zero-rating the export of goods – Documentary requirements – Article 30

Article 30 of the Executive Regulation was amended to ease the burden of proof in respect of the official and commercial evidence required to be retained by

حساب الضريبة على هامش الربح – المادة (29)

أعيد ترقيم بعض البنود نتيجة استحداث تعريف جديد لمصطلح "سعر الشراء" في البند (5) من هذه المادة.

وفقاً للبند (5) من المادة (29) من اللائحة التنفيذية الجديدة، فإن سعر الشراء لا يشمل فقط سعر السلعة بل أيضاً التكاليف والرسوم المتکبدة لشراء تلك السلعة.

يمكن أن تشمل هذه "التكاليف والرسوم" الرسوم الجمركية وتكليف الشحن والمناولة والتغليف والتركيب التي يقوم بائع السلع بفرضها.

على سبيل المثال، في حال قام خاضع للضريبة بشراء ماكينة نظير مبلغ 10,000 درهم من شخص غير مسجل يفرض هو الآخر مبلغ 1,000 درهم كرسوم شحن و500 درهم كرسوم التركيب، فإن إجمالي "سعر الشراء" لأغراض آلية هامش الربح سيكون 11,500 درهم.

مع ذلك، في حال فرض رسوم الشحن ورسوم التركيب من قبل شخص مسجل، فلا ينبغي تضمين هذه التكاليف في سعر الشراء لأن المستلم يجوز له استرداد ضريبة المدخلات بناءً على الفاتورة الضريبية الصادرة من قبل مورّد هذه الخدمات.

تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع – المتطلبات المستندية – المادة (30)

تم تعديل المادة (30) من اللائحة التنفيذية لتخفيف عbur الإثبات فيما يتعلق بالأدلة الرسمية والأدلة التجارية المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المورد لإثبات الأحقية في

the supplier to substantiate the right to apply the zero-rate in the case of direct and indirect export of goods.

Article 30(1)(b) and Article 30(2)(b) of the Executive Regulation were amended to require the taxable person exporting goods (directly or indirectly) to retain any of the following combinations of documents to substantiate the eligibility to apply the zero-rate to the export of goods:

- A customs declaration, and commercial evidence that proves the export of the goods.
- A shipping certificate and official evidence that prove the export.
- If the goods are placed into a customs suspension regime in accordance with the GCC Common Customs Law, a customs declaration proving that the goods were placed under the applicable customs suspension regime.

Before 15 November 2024, the only accepted official evidence was an official export document issued by a Local Emirate's Customs Department to evidence goods leaving the UAE (i.e. exit certificate).

From 15 November 2024, according to Article 30(4)(a) of the Executive Regulation, official evidence shall now constitute any of the following:

- an export certificate (i.e. exit certificate) issued by the relevant Local Emirate's Customs Department after verifying that the goods left the UAE, or

تطبيق نسبة الصفر في حالة التصدير المباشر والتصدير غير المباشر للسلع.

تم تعديل الفقرة (ب) من البند (1) من المادة (30) والفقرة (ب) من البند (2) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية لإلزام الخاضع للضريبة الذي يقوم بتصدير سلع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بالاحتفاظ بأي مجموعة مستندات مما يلي لإثبات أهليته لتطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع:

- بيان جمركي، ودليل تجاري يثبت تصدير السلع.
- شهادة شحن ودليل رسمي يثبتان التصدير.
- بيان جمركي يثبت الوضع المعلم للرسوم الجمركية، في حال كانت السلع تحت الوضع المعلم للرسوم الجمركية وفقاً لقانون الجمارك الموحد لدول الخليج العربية.

قبل 15 نوفمبر 2024، كان الدليل الرسمي الوحيد المقبول هو مستند التصدير الرسمي الصادر عن الدائرة الجمركية المحلية في الإمارة لإثبات مغادرة السلع التي للدولة (أي شهادة الخروج).

اعتباراً من 15 نوفمبر 2024، ووفقاً للالفقرة (أ) من البند (4) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية، فإن أيًّا مما يأتي يُشكّل دليلاً رسمياً:

- شهادة التصدير (أي شهادة الخروج) الصادرة عن الدائرة الجمركية المحلية في الإمارة المعنية بعد التحقق من مغادرة السلع للدولة،

- a clearance certificate issued by the relevant Local Emirate's Customs Department or by the competent authorities in the UAE, after verifying that the goods left the UAE, or
- any document or clearance certificate certified by the competent authorities in the country of destination confirming that the goods entered that country. The certification should be clearly reflected on the document, for example, an official stamp or seal. Furthermore, the document should be in Arabic or English, or a certified translation should be retained in one of these languages.

From 15 November 2024, according to Article 30(4)(b) of the Executive Regulation the term "commercial evidence" shall refer to the document issued by sea, air or land transport companies and agents, proving the transport and departure of goods from the UAE to a place outside the UAE, including any of the following:

- air waybill or air manifest, or
- sea waybill or sea manifest, or
- land waybill or land manifest.

The term "shipping certificate", which may be retained together with the official evidence in Articles 30(1)(b)(2) and 30(2)(b)(2) of the Executive Regulation, is defined in Article 30(4)(c) of the New

• أو شهادة إبراء صادرة عن الدائرة الجمركية المحلية في الإمارة المعنية أو الجهات المختصة في الدولة، بعد التحقق من مغادرة السلع للدولة،

• أو أي مستند أو شهادة إبراء مصدقة من السلطات المختصة في بلد المقصود بما يفيد دخول السلع إليها. يجب أن يكون التصديق واضحاً على المستند، على سبيل المثال، أن يتضمن المستند ختماً أو طباعاً رسمياً واضحاً. علاوة على ذلك، يجب أن يكون المستند باللغة العربية أو الإنجليزية، أو الاحتفاظ بترجمة معتمدة بإحدى هاتين اللغتين.

اعتباراً من 15 نوفمبر 2024، ووفقاً للفقرة (ب) من البند (4) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية، يشير مصطلح "الدليل التجاري" إلى المستند الصادر عن شركات ووكالات النقل البحري أو الجوي أو البري الذي يثبت نقل ومغادرة السلع من الدولة إلى خارج الدولة، بما في ذلك أي مما يأتي:

- بوليصة الشحن الجوي أو بيان الحمولة (المانيفست) الجوي،
- أو بوليصة الشحن البحري أو بيان الحمولة (المانيفست) البحري،
- أو رصيد/ سند الشحن البري أو بيان الحمولة (المانيفست) البري.

تعرّف الفقرة (ج) من البند (4) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية الجديدة مصطلح "شهادة الشحن"، التي يجوز الاحتفاظ بها بالإضافة إلى الدليل الرسمي الوارد في الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ب) من البند (1) من



United Arab Emirates

Executive Regulation as a certificate issued by sea, air or land transport companies and agents, that proves the transfer and departure of goods from the UAE to outside the UAE, and may be regarded as an equivalent of commercial evidence where such evidence is not available.

The official and commercial evidence must still, on a stand-alone basis or in combination, identify the particulars required under Article 30(5) of the Executive Regulation to be accepted as official or commercial evidence.

It is important to note that the evidence to support the zero-rating of the export of goods must consist of the relevant combinations. If the exporter, for example, only retains a shipping certificate and a land waybill, the evidence requirements to zero-rate the export will not be met.

Article 30(6) of the Executive Regulation was amended to clarify that the FTA can decide to reject documents that do not sufficiently prove that the goods have exited the UAE. This could, for example, be the case where the text is not legible or the particulars required under Article 30(5) of the Executive Regulation cannot be determined based on the documents submitted.

For completeness, please note that the zero-rating of direct or indirect exports of goods before 15 November 2024 remains subject to the documentary evidence required under Article 30 of the Previous Executive Regulation, prior to the amendment.

المادة (30) والفرعية (2) من الفقرة (ب) من البند (2) من المادة (30)، بأنها شهادة صادرة عن شركات ووكالات النقل البحري أو الجوي أو البري، تثبت نقل ومخادرة السلع من الدولة إلى خارج الدولة، ويجوز اعتبارها تعادل الدليل التجاري في حال عدم توافره.

يجب أن تحدد الأدلة الرسمية والتجارية، سواءً على أساس مستقل أو مجتمعة، التفاصيل المطلوبة بموجب البند (5) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية ليتم قبولها كدليل رسمي أو تجاري.

تجدر الإشارة إلى أن الأدلة التي تدعم تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع يجب أن تتكون من المجموعات المستنديّة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان المصدر يحتفظ فقط بشهادة شحن وسند شحن بري، فإن متطلبات الأدلة الداعمة لتطبيق نسبة الصفر على التصدير لن تكون مستوفة.

تم تعديل البند (6) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه يمكن للهيئة عدم قبول المستندات التي تم تقديمها إذا لم تثبت بشكلٍ كافٍ أن السلع قد خرجت من الدولة. فعلى سبيل المثال، في حال كان النص غير مقرؤء أو في حال عدم إمكانية تحديد التفاصيل المطلوبة بموجب البند (5) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية بناءً على المستندات التي تم تقديمها.

لأغراض الشمولية، يُرجى العلم أن تطبيق نسبة الصفر على التصدير المباشر والتتصدير غير المباشر للسلع قبل 15 نوفمبر 2024 يبقى خاصاً للأدلة الثبوتية المطلوب توافرها بموجب المادة (30) من اللائحة التنفيذية السابقة قبل تعديليها.



Zero-rating the export of services – Article 31

Article 31(1)(a)(2) of the Executive Regulation was amended to remove the term “personal” to clearly reflect that the export of services may not be zero-rated if it is supplied directly in connection with moveable assets located in the UAE at the time the services are performed.

The new Article 31(1)(a)(3) of the New Executive Regulation adds an additional condition for the zero-rating of exported services. The following services supplied to a non-resident do not qualify for zero-rating under this Article:

- Services supplied on goods (e.g. installation services) located in the UAE at the time the services are performed.
 - The supply of a means of transport to a lessee who is not a taxable person in the UAE and does not have a tax registration number in an implementing state if the means of transport was in the UAE when it is placed at the disposal of the lessee.
 - The supply of restaurant, hotel, and food and drink catering services actually performed in the UAE.
 - Cultural, artistic, sporting, educational or any similar services performed in the UAE.
 - The supply of services that are directly connected with real estate located in the UAE.
 - The supply of transportation services (and
- تطبيقات نسبة الصفر على تصدير الخدمات – المادة (31)
- تم تعديل الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من البند (1) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية بحذف كلمة “شخصية” لتوضيح أن تصدير الخدمات لا يخضع لنسبة الصفر إذا تم توريدها مباشرة فيما يتعلق بأصول منقولة موجودة في الدولة في وقت تأدية الخدمة.
- تضييف الفقرة الفرعية (3) من الفقرة (أ) من البند (1) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية الجديدة شرطاً إضافياً لتطبيق نسبة الصفر على تصدير الخدمات. وبموجب هذه المادة، تكون الخدمات الآتية المقدمة لغير المقيمين غير مؤهلة لتطبيق نسبة الصفر:
- الخدمات التي تقدم على السلع الموجودة في الدولة في وقت أداء تلك الخدمات (على سبيل المثال: خدمات التركيب).
 - توريد وسيلة نقل لمستأجر غير خاضع للضريبة في الدولة وليس لديه رقم تسجيل ضريبي في إحدى الدول المطبقة إذا كانت وسيلة النقل موجودة في الدولة عند وضعها تحت تصرف المستأجر.
 - توريد خدمات المطاعم والفنادق وتعهدات تقديم الطعام والمشروبات التي تتم تأديتها بالفعل في الدولة.
 - الخدمات الثقافية أو الفنية أو الرياضية أو التعليمية أو أي خدمات مشابهة تتم تأديتها في الدولة.
 - توريد الخدمات المرتبطة مباشرة بعقارات موجودة في الدولة.
 - توريد خدمات النقل (والخدمات المرتبطة بالنقل) في

transport-related services) where the goods or passengers are transported from the UAE.

- Telecommunication and electronic services used and enjoyed in the UAE.

Article 31(2) of the Executive Regulation was amended by replacing the term "a month" by "30 days". As such, the total number of days the non-resident recipient of services is present in the UAE during a rolling 12-month period should be considered to determine whether the non-resident is regarded as being "outside the UAE" at the time the services are rendered.

For example, in case of a supply of services provided throughout a year, if the non-resident recipient's director is in the UAE for more than 30 days during the 12 months period preceding the date of supply, the recipient is regarded as being in the UAE.

Generally, the export of services may not be zero-rated if the services are supplied to a non-resident and it is reasonably foreseeable that another person will receive the services in the UAE, unless the person in the UAE would be entitled to full input tax recovery.

Article 31(3)(b) of the Executive Regulation was amended to clarify that, if the other person is a government entity or charity that would be eligible for full input tax recovery in respect of that service under Article 57 of the Decree-Law, the service supplied to the non-resident may be zero-rated if all the conditions under Article 31(1) of the Executive

حال تم نقل السلع أو الركاب من الدولة.

- خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية التي يتم استخدامها والانتفاع بها في الدولة.

تم تعديل البند (2) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية باستبدال كلمة "شهر" بعبارة "30 يوم". ومن ثم، يجب النظر في إجمالي عدد الأيام التي يكون فيها متلقى الخدمات غير المقيم موجوداً في الدولة خلال فترة 12 شهر متتالية لتحديد ما إذا كان غير المقيم يعتبر "خارج الدولة" في وقت تأدية الخدمات.

على سبيل المثال، في حال القيام بتوريد خدمات خلال سنة ميلادية، إذا تواجد مدير متلقى الخدمة غير المقيم في الدولة لمدة تزيد عن 30 يوم خلال فترة الـ 12 شهر السابقة لناريخ التوريد، يعتبر المتلقى متواجداً في الدولة.

بشكل عام، لا يمكن تطبيق نسبة الصفر على تصدير الخدمات إذا تم تقديم تلك الخدمات إلى شخص غير مقيم وكان من المعقول توقع أن يتلقى شخص آخر الخدمة في الدولة، ما لم يكن الشخص الموجود في الدولة يحق له استرداد ضريبة المدخلات بالكامل.

تم تعديل الفقرة (ب) من البند (3) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه إذا كان الشخص الآخر جهة حكومية أو جهة خيرية يحق لها استرداد كامل ضريبة المدخلات فيما يتعلق بتلك الخدمة بموجب المادة (57) من المرسوم بقانون، فمن الممكن تطبيق نسبة الصفر على الخدمة المقدمة لغير المقيم في حال استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في البند (1) من المادة (31) من

Regulation are met.

اللائحة التنفيذية.

Zero-rating international transportation services – Article 33

Article 33(1)(d) of the Executive Regulation was amended to clarify that the domestic transportation of goods as part of an international transport service may only be zero-rated if the service is supplied by the same supplier that provides the international transport service.

For example, if a taxable person transports goods from Dubai to Mumbai via Abu Dhabi, the domestic leg between Dubai and Abu Dhabi would only qualify for zero-rating under Article 33(1)(d) of the Executive Regulation if both the domestic leg (Dubai to Abu Dhabi) and the international leg (Abu Dhabi to Mumbai) is supplied by the same taxable person.

The same tax treatment would apply if the supplier subcontracts a part of the transport service but remains contractually liable to the client for both the domestic and international transport of the goods.

In the above example, if the taxable person subcontracts the domestic leg of transportation to transport the goods from Dubai to Abu Dhabi, the supplier may zero-rate the supply, provided the supplier contractually remains liable for the entire transportation service and all the other relevant requirements for zero-rating are met.

However, if the client enters into an agreement with a supplier to only transport the goods from Dubai to

تطبيق نسبة الصفر على خدمات النقل الدولي للركاب والسلع – المادة (33)

تم تعديل الفقرة (د) من البند (1) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن النقل المحلي للسلع كجزء من خدمة نقل دولي قد يخضع لنسبة الصفر فقط إذا تم توريد الخدمة من قبل ذات المورد الذي يقدم خدمة النقل الدولي.

على سبيل المثال، إذا قام خاضع للضريبة بنقل سلع من دبي إلى مومباي عبر أبوظبي، فإن الشق المحلي من عملية النقل بين دبي وأبو ظبي يكون مؤهلاً لنسبة الصفر بموجب الفقرة (د) من البند (1) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية فقط إذا تم توريد كل من الشق المحلي (من دبي إلى أبو ظبي) والشق الدولي (من أبو ظبي إلى مومباي) من عملية النقل من قبل ذات الخاضع للضريبة. تتطبق ذات المعاملة الضريبية إذا تعاقد المورد من الباطن على جزء من خدمة النقل ولكنه ظل مسؤولاً من الناحية التعاقدية تجاه العميل عن النقل المحلي والدولي للسلع على حد سواء.

في المثال أعلاه، إذا تعاقد الخاضع للضريبة من الباطن على الشق المحلي من عملية النقل لنقل السلع من دبي إلى أبوظبي، يجوز للمورد تطبيق نسبة الصفر على التوريد، شريطة أن يظل المورد مسؤولاً، من الناحية التعاقدية، عن خدمة النقل بالكامل وأن يتم استيفاء جميع المتطلبات الأخرى ذات الصلة لتطبيق نسبة الصفر.

مع ذلك، إذا أبرم العميل اتفاقية مع مورد لنقل السلع فقط من دبي إلى ميناء أبوظبي، مع الاستعانة بناقل آخر للقيام

the Abu Dhabi port, while engaging another transporter for the international leg (i.e. from Abu Dhabi to Mumbai), the domestic transport service would not qualify for zero-rating under Article 33 of the Executive Regulation.

The same principle will apply if a local transport company is subcontracted by an international transport company to only transport goods from a place in the UAE (e.g. Dubai) to another place in the UAE (e.g. Abu Dhabi). In this instance, the local supply to the international transport company of the transport service would not qualify for zero-rating but would be subject to 5% VAT if the local transport company is a taxable person.

Article 33(2) of the Executive Regulation was amended by removing reference to supplies treated as taking place outside the UAE. Hence, only goods and services with a place of supply in the UAE may qualify for zero-rating under Article 33(2) of the Executive Regulation, provided the other relevant requirements are met.

Article 33(2)(b) of the Executive Regulation was amended to clarify that, in the case of services supplied during the international transport, the zero-rating is limited to services supplied to the recipient of the transportation service.

Consequently, even if services are supplied in respect of an international transportation service and are provided during the course of such transport to a person other than the recipient of the international

بالنقل الدولي (أي من أبو ظبي إلى مومباي)، فإن خدمة النقل المحلي لن تكون مؤهلة لنسبة الصفر بموجب المادة (33) من اللائحة التنفيذية.

ينطبق المبدأ ذاته في حال تعاقدت شركة نقل دولي من الباطن مع شركة نقل محلي لنقل السلع فقط من مكان في الدولة (مثل دبي) إلى مكان آخر في الدولة (مثل أبوظبي). في هذه الحالة، لن يكون التوريد المحلي لخدمة النقل المقدم لشركة النقل الدولي مؤهلاً لتطبيق نسبة الصفر ولكنه سيخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% إذا كانت شركة النقل المحلي خاضعاً لضريبة.

تم تعديل البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية بحذف الإشارة إلى التوريدات التي تتعامل على أنها حلت خارج الدولة. وبالتالي، فإن السلع والخدمات التي يكون مكان تورidiها في الدولة هي فقط التي قد تكون مؤهلة لتطبيق نسبة الصفر بموجب البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية، شريطة استيفاء المتطلبات الأخرى ذات الصلة.

تم تعديل الفقرة (ب) من البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه في حالة توريد الخدمات أثناء النقل الدولي، يقتصر تطبيق نسبة الصفر على الخدمات التي يتم تورidiها إلى متلقى خدمة النقل.

وبالتالي، حتى إذا كانت الخدمات يتم تورidiها فيما يتعلق بخدمة النقل الدولي وتم تقديمها أثناء خدمة النقل إلى شخص آخر بخلاف متلقى خدمة النقل الدولي، فإن التوريد لن يكون مؤهلاً لتطبيق نسبة الصفر بموجب الفقرة (ب)

transportation service, the supply would not qualify for zero-rating under Article 33(2)(b) of the Executive Regulation.

من البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية.

Zero-rating certain means of transport ("qualifying means of transport") – Article 34

Article 34 of the Executive Regulation was amended to clarify that the zero-rating under Article 45(4) of the Decree-Law is not limited to the supply of qualifying means of transport but also applies to the importation thereof.

Clause 2 of this Article was amended to clarify that only ships, boats or other floating structures that are designed or adapted to be used for the commercial transportation of passengers and goods constitute qualifying means of transport, provided that they are not designed or adapted for recreation, pleasure or sports.

Consequently, where a ship is used for commercial purposes, but its main purpose is not to transport goods or passengers, the ship would not constitute a means of transport, e.g. a ship used for commercial fishing, a drilling ship or dredger. The supply or importation of such ship would, therefore, not qualify for zero-rating under Article 34 of the Executive Regulation, read with Article 45(4) of the Decree-Law.

تطبيق نسبة الصفر على بعض وسائل النقل (وسائل النقل المؤهلة) – المادة (34)

تم تعديل المادة (34) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن تطبيق نسبة الصفر بموجب البند (4) من المادة (45) من المرسوم بقانون لا يقتصر على توريد وسائل النقل المؤهلة ولكنه ينطبق أيضاً على استيرادها.

تم تعديل البند (2) من هذه المادة لتوضيح أن السفن أو القوارب أو غيرها من الهياكل العائمة التي يتم تصميمها أو تهيئتها لاستخدام في النقل التجاري للركاب والسلع هي فقط التي تشكل وسائل نقل مؤهلة، شريطة أن لا تكون مصممة أو مهيئة للترفيه أو المتعة أو الرياضة.

وبالتالي، في حال تم استخدام سفينة لأغراض تجارية، ولكن لم يكن الغرض الرئيسي منها هو نقل السلع أو الركاب، فلن تشكل تلك السفينة وسيطة نقل، كسفينة الصيد التجاري أو سفينة الحفر أو الجرافة. وعليه، فإن توريد أو استيراد هذه السفينة لن يكون مؤهلاً لتطبيق نسبة الصفر بموجب المادة (34) من اللائحة التنفيذية بقراءة متزامنة مع البند (4) من المادة (45) من المرسوم بقانون.

Zero-rating goods and services in connection with means of transport – Article 35

The Clauses were renumbered to improve flow and to clearly distinguish between the three categories of goods and services related to the supply of a qualifying means of transport that qualify for zero-rating under this Article.

Article 35(2) of the New Executive Regulation replaces Article 35(1)(b) of the Previous Executive Regulation and limits zero-rating in respect of services supplied directly in connection with a qualifying means of transport to the following:

- Repair services carried out on board of the qualifying means of transport.
- Maintenance services carried out on board the qualifying means of transport, including the cleaning, repainting, inspection and testing of the means of transport, their parts and equipment, as well as other similar services.
- Conversion of the means of transport, provided that, after the conversion process is completed, the means of transport continue to meet the conditions of Article 34 of the Executive Regulation to be regarded as a qualifying means of transport.

This would, for example, include an instance where an aircraft designed and used for commercial passenger transport is converted to transport commercial cargo, or vice versa.

تطبيق نسبة الصفر على السلع والخدمات المرتبطة بوسائل النقل – المادة (35)

أعيد ترقيم البنود لتحسين التسلسل المنطقي والتمييز بوضوح بين الفئات الثلاث للسلع والخدمات المرتبطة بتوريد وسيلة نقل مؤهلة لتطبيق نسبة الصفر بموجب هذه المادة.

يحل البند (2) من المادة (35) من اللائحة التنفيذية الجديدة محل الفقرة (ب) من البند (1) من المادة (35) من اللائحة التنفيذية السابقة، ويحصر ذلك البند تطبيق نسبة الصفر فيما يتعلق بالخدمات التي يتم تورidiها مباشرة فيما يتعلق بوسيلة نقل مؤهلة على التالي:

- خدمات التصليح التي تتم على متن وسيلة النقل المؤهلة.
- خدمات الصيانة التي تتم على متن وسيلة النقل المؤهلة، بما في ذلك خدمات تنظيف وإعادة طلاء ومعاينة واختبار وسائل النقل وأجزائها ومعداتها بالإضافة إلى الخدمات المماثلة الأخرى.
- خدمات تحويل وسائل النقل شريطة أن تبقى تلك الوسائل مستوفية للشروط المنصوص عليها في المادة (34) من اللائحة التنفيذية لعامل كوسيلة نقل مؤهلة، بعد إتمام عملية التحويل.

قد يشمل ذلك، على سبيل المثال، الحالات التي يتم فيها تحويل طائرة تم تصميمها واستخدامها للنقل التجاري للركاب ليتم استخدامها للنقل التجاري للسلع، أو العكس.

The above services must be supplied directly in connection with the qualifying means of transport and for the purposes of operating, repairing, maintaining or converting the means of transport.

For example, the cleaning of a hangar in which a commercial passenger aircraft is stored, is not a service that is supplied directly in connection with that means of transport, even though keeping a clean storage environment may be a requirement for the proper maintenance of the aircraft.

Furthermore, the above services would also not qualify for zero-rating if supplied in respect of a vessel in the UAE at the time the services are rendered if the vessel does not qualify as a means of transport.

يجب أن يكون توريد الخدمات أعلاه يتعلق مباشرة بوسائل النقل المؤهلة ولأغراض تشغيلها أو إصلاحها أو صيانتها أو تحويلها.

على سبيل المثال، لا يعد تنظيف حظيرة الطائرات التي يتم فيها تخزين طائرة تجارية لنقل الركاب بمثابة خدمة يتم توريدها مباشرة فيما يتعلق بوسطه النقل، على الرغم من أن الحفاظ على بيئة تخزين نظيفة قد يكون شرطاً لصيانة الطائرة بشكل صحيح وعلى نحو ملائم.

علاوة على ذلك، لن تكون الخدمات أعلاه مؤهلة لتطبيق نسبة الصفر في حال تم توريدها فيما يتعلق بسفينة موجودة في الدولة وقت تقديم الخدمات إذا لم تكن السفينة مؤهلة كوسطه نقل.

Residential buildings – Article 37

Article 37(2)(c) of the Executive Regulation was amended to clarify that a hotel apartment, a serviced apartment, or the like, are not regarded as residential buildings.

Consequently, the supply of a hotel apartment, a serviced apartment, or the like, located in the UAE does not qualify for zero rating or exemption but is subject to 5% VAT if supplied by a taxable person.

المباني السكنية – المادة (37)
تم تعديل الفقرة (ج) من البند (2) من المادة (37) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن الشقة الفندقية أو الشقة الخدمية أو ما في حكمهما لا تعتبر مبانٍ سكنية.

وبالتالي، فإن توريد شقة فندقية أو شقة خدمية أو ما في حكمهما من وحدات موجودة داخل الدولة غير مؤهل لتطبيق نسبة الصفر أو الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بل يخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% إذا تم توريدها من قبل خاضع للضريبة.



Zero-rating of buildings specifically designed to be used by charities – Article 38(2)

Article 38(2) of the Executive Regulation was deleted since the definition of "relevant charitable activity" was moved to Article 1 of the Decree-Law.

تطبيق نسبة الصفر على المباني المصممة خصيصاً لاستخدام الجهات الخيرية – البند (2) من المادة (38)

تم حذف البند (2) من المادة (38) من اللائحة التنفيذية نظراً لأنه تم نقل تعريف "النشاط الخيري ذو الصلة" إلى المادة (1) من المرسوم بقانون.

Zero-rating healthcare services – Article 41

تطبيق نسبة الصفر على خدمات الرعاية الصحية – المادة (41)

Article 41(4) of the Executive Regulation was amended to clarify that not only a supply, but also an import of the goods referred to in that Clause may qualify for zero-rating.

تم تعديل البند (4) من المادة (41) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن نسبة الصفر قد تطبق ليس فقط على توريد السلع المشار إليها في هذا البند، بل أيضاً على استيرادها.

Tax treatment of financial services – Article 42

The definition of "Islamic financial arrangement" was amended with the addition of a reference to "relevant laws". Consequently, the commercial laws governing transactions such as Ijarah, Murabaha and Salam should also be considered.

Article 42(2) of the Executive Regulation was amended by renumbering certain paragraphs as a result of adding the following new categories of financial services:

1. The management of investment funds, i.e. services provided for consideration by an independent fund manager to funds licensed by the relevant UAE competent authority, including the management of the fund's operations, the management of investment for or on behalf of the fund, monitoring and improvement of the

المعاملة الضريبية للخدمات المالية – المادة (42)

تم تعديل تعريف عبارة "ترتيب مالي إسلامي" بإضافة إشارة إلى "القوانين ذات الصلة". وبالتالي، يجب النظر أيضاً في القوانين التجارية التي تحكم المعاملات مثل الإيجارة والمرابحة والسلّم.

تم تعديل البند (2) من المادة (42) من اللائحة التنفيذية بإعادة ترقيم بعض الفقرات نتيجة إضافة الفئات الجديدة الآتية من الخدمات المالية:

1. إدارة صناديق الاستثمار، ويقصد بها الخدمات التي يقدمها مدير الصندوق بصفة مستقلة لقاء مقابل للصناديق المرخصة من قبل سلطة مختصة في الدولة، بما في ذلك إدارة عمليات الصندوق وإدارة الاستثمار لصالح الصندوق أو نيابة عنه ومراقبة أداء الصندوق وتحسينه. تُعفى هذه الخدمة من ضريبة القيمة المضافة بموجب الفقرة (د) من البند (3) من



fund's performance. This service is exempt from VAT under Article 42(3)(d) of the New Executive Regulation.

Where the conditions for exemption are not met, (e.g. if the fund is not licensed by a competent authority in the UAE), the supply of the fund management services would be subject to VAT if the supplier of the service is a taxable person.

Considering the above, fund managers need to consider whether they are still eligible to be registered for VAT or need to apply for deregistration.

2. The transfer of ownership of virtual assets, including virtual currencies (e.g. Bitcoin) and conversion of virtual assets. These services are exempt from VAT under Article 42(3)(e) of the New Executive Regulation if supplied on or after 1 January 2018. As this exemption is retroactive, i.e. effective from 1 January 2018, registrants must consider the impact on their historical VAT position.

These types of transactions include, for example, the buying and selling of crypto currencies on an exchange.

If the taxable person applied a different tax treatment, the person should consider whether a tax credit note should be issued (e.g. where 5% VAT was applied on the supply).

المادة (42) من اللائحة التنفيذية الجديدة.

في حال عدم استيفاء شروط الإعفاء (كأن لا يكون الصندوق مرخصاً من قبل سلطة مختصة في الدولة)، فإن توريد خدمات إدارة الصندوق يكون خاضعاً لضريبة القيمة المضافة إذا كان مورّد الخدمة خاضعاً لضريبة.

بالنظر إلى ما سبق، يحتاج مدير الصناديق إلى النظر فيما إذا كانوا لا يزالون مؤهلين للتسجيل لضريبة القيمة المضافة أو يحتاجون إلى التقدم بطلب إلغاء التسجيل الضريبي.

2. نقل ملكية الأصول الافتراضية بما فيها العملات الافتراضية (كاليتكوين) وتحويل الأصول الافتراضية. تُغْفَى هذه الخدمات من ضريبة القيمة المضافة بموجب الفقرة (ه) من البند (3) من المادة (42) من اللائحة التنفيذية الجديدة في حال تم تورidiها في أو بعد تاريخ 1 يناير 2018. ونظراً لأن هذا الإعفاء يُطبّق باثر رجعي، أي يسري اعتباراً من 1 يناير 2018، فيجب على المسجلين النظر في تأثير ذلك على موقفهم الضريبي السابق.

يشمل هذا النوع من المعاملات، على سبيل المثال، شراء وبيع العملات الافتراضية في البورصة.

في حال قام الخاضع لضريبة بتطبيق معاملة ضريبية مختلفة، فيجب عليه أن النظر فيما إذا كان يتبع في إصدار إشعار دائن ضريبي (على سبيل المثال في حال تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على التوريد).

3. Keeping and managing virtual assets and enabling control thereof (e.g. managing crypto wallets). This financial service is taxable if supplied in the UAE for an explicit fee, commission or similar charge.

The term “virtual currencies” is used to refer to types of digital currencies other than the digital representation of fiat currency (e.g. AED). Crypto currencies are a subset of virtual currencies.

From a VAT perspective, crypto currencies are neither regarded nor treated as money.

It must be noted that the mere listing of a financial service in Article 42(2) of the Executive Regulation is not sufficient to exempt such service from VAT as the exemptions are determined under Article 42(3) of the Executive Regulation.

3. حفظ وإدارة الأصول الافتراضية وتمكين السيطرة عليها (مثل إدارة المحفظة الرقمية). تخضع هذه الخدمة المالية للضريبة إذا تم توريدها في الدولة مقابل رسوم صريحة أو عمولة أو ما شابه ذلك.

يُستخدم مصطلح "العملات الافتراضية" للإشارة إلى أنواع العملات الرقمية بخلاف التمثيل الرقمي للعملات الورقية (مثل الدرهم الإماراتي). العملات الرقمية هي مجموعة فرعية من العملات الافتراضية.

من منظور ضريبة القيمة المضافة، لا تعتبر العملات الرقمية أموالاً ولا تتم معاملتها على ذلك الأساس. تجدر الإشارة إلى أن مجرد إدراج خدمة مالية في البند (2) من المادة (42) من اللائحة التنفيذية لا يكفي لإعفاء هذه الخدمة من ضريبة القيمة المضافة حيث يتم تحديد الإعفاءات بموجب البند (3) من المادة (42) من اللائحة التنفيذية.

Tax on supplies of more than one component – Article 46

A new paragraph was added to Article 46(1) of the Executive Regulation to clarify that, where a single composite supply is made which does not contain a principal component, the tax treatment is based on the general nature of the supply as a whole.

فرض الضريبة على توريد أكثر من مكون – المادة (46)

أضيفت فقرة جديدة إلى البند (1) من المادة (46) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه في حال إجراء توريد واحد مركب لا يحتوي على مكون رئيسي، فإن المعاملة الضريبية تعتمد على طبيعة التوريد ككل.

Input tax recovery in respect of exempt supplies – Article 52

Article 52(2) of the Executive Regulation was amended to align with the previous amendment to

استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريدات المغفاة – المادة (52)

تم تعديل البند (2) من المادة (52) من اللائحة التنفيذية ليتماشى مع التعديل السابق للبند (2) من المادة (31) من



Article 31(2) of the Executive Regulation relating to presence in the UAE. The word "or" has been replaced with "and".

Consequently, a person with a short-term presence in the UAE of less than a month is only regarded as being outside the UAE if this presence is not effectively connected with the supply, e.g. if the person is in the UAE for a short holiday or transits through the UAE and does not have any meetings related to the supply while in the UAE.

Non-recoverable input tax – Article 53(1)(c)

Employers are, generally, not entitled to recover input tax incurred to provide free goods or services to employees for their personal benefit, unless one of the exceptions under Article 53(1)(c) of the Executive Regulation applies.

The sub-clauses of Article 53(1)(c) of the Executive Regulation were renumbered to accommodate the new exception relating to medical insurance supplied to employees.

Article 53(1)(c)(3) of the New Executive Regulation allows VAT registered employers to recover VAT incurred to provide health insurance to their employees and employees' families (if applicable), regardless of whether there is a legal obligation to provide such health insurance or not.

The health insurance can be provided directly, or indirectly through a health insurer, and includes

اللائحة التنفيذية المتعلقة بالوجود داخل الدولة، حيث تم استبدال حرف العطف "أو" بحرف العطف "و".

وبالتالي، فإن الشخص الذي يتواجد في الدولة لمدة قصيرة تقل عن شهر يعتبر خارج الدولة فقط إذا لم يكن هذا التواجد مرتبطاً بشكل فعال بالتوريد، فعلى سبيل المثال، إذا تواجد الشخص في الدولة لقضاء عطلة قصيرة أو مروره عبر الدولة في رحلته لدولة أخرى ولم تكن لديه أية اجتماعات متعلقة بالتوريد خلال زيارته للدولة.

ضريبة المدخلات غير القابلة لاسترداد – الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53)

بشكل عام، لا يحق لأصحاب العمل استرداد ضريبة المدخلات المتکبدة لتوفير سلع أو خدمات مجانية للموظفين ولمنفعتهم الشخصية، وذلك ما لم تطبق إحدى الاستثناءات الواردة في الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من اللائحة التنفيذية.

أعيد ترقيم الفقرات الفرعية المدرجة تحت الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من اللائحة التنفيذية لمراعاة الاستثناء الجديد المتعلق بالتأمين الصحي المقدم للموظفين.

تسمح الفقرة الفرعية (3) من الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من اللائحة التنفيذية الجديدة لأصحاب العمل المسجلين لضريبة القيمة المضافة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتکبدة لتوفير التأمين الصحي لموظفيهم وأسرهم (بحسب الحال)، وذلك بغض النظر عما إذا كان هناك تزام قانوني بتقديم مثل هذا التأمين الصحي أم لا.

يمكن توفير التأمين الصحي بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركة تأمين صحي، ويشمل ذلك التأمين

health insurance top-ups.

For purposes of this exception, the term "family" is limited to a husband, one wife and up to three children younger than 18 years.

For example, if the employer pays the health insurance premium for an employee, his two wives and their children aged 18, 17, 15, 10 and 6, the employer may only recover the input tax incurred on the premium to the extent it relates to the employee, one of his wives and three of the children that are younger than 18 years.

The portion of the VAT on the health insurance premium that relates to the employee's other wife, the child that is 18 years old, and one more child younger than 18 years old, is not recoverable.

For completeness, kindly note that this amendment is only effective from 15 November 2024 and shall not be applied retrospectively.

For example, if the employer paid health insurance premiums in January 2024 in respect of the full calendar year, only the VAT incurred on the portion relating to the period 15 November to 31 December 2024 may be recovered to the extent the employer incurs these costs to make taxable supplies, and provided the relevant supporting documents are retained.

الصحي المعزز. لأغراض هذا الاستثناء، يقتصر مصطلح "الأسرة" على الزوج أو الزوجة الواحدة وثلاثة من الأبناء منم لم يبلغوا سن الثامنة عشر.

على سبيل المثال، إذا دفع صاحب العمل مبلغ التأمين الصحي للعامل وزوجته وأطفالهما الذين تبلغ أعمارهم 18 و 17 و 15 و 10 و 6 سنوات، فلا يجوز لصاحب العمل استرداد ضريبة المدخلات المتکبدة على مبلغ التأمين إلا في حدود الموظف وإحدى زوجاته وثلاثة من أبنائه الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة.

والجزء من ضريبة القيمة المضافة المفروض على مبلغ التأمين الصحي الذي يتعلق بالزوجة الثانية للموظف، والابن الذي يبلغ من العمر 18 سنة، وابن آخر واحد يقل عمره عن 18 سنة، يكون غير قابل للاسترداد.

لأغراض الشمولية، يجب العلم بأن هذا التعديل يسري فقط اعتباراً من 15 نوفمبر 2024، ولا يجوز تطبيقه بأثر رجعي.

على سبيل المثال، إذا قام صاحب العمل بدفع أقساط التأمين الصحي في يناير 2024 فيما يتعلق بكل من السنة الميلادية، فيجوز له استرداد ضريبة القيمة المضافة المتکبدة على الجزء المتعلق بالفترة من 15 نوفمبر إلى 31 ديسمبر 2024 فقط، وذلك بالقدر الذي يتکبد فيه صاحب العمل هذه التكاليف للقيام بتوريدات خاصة للضريبة، وشريطة الاحتفاظ بالمستندات الداعمة ذات الصلة.



For completeness, note that, according to Article 53(1)(c)(1) of the Executive Regulation, employers may recover input tax in respect of medical insurance if there is a legal obligation on the employer to provide such insurance, if it may not be recovered under Article 53(1)(c)(3) of the Executive Regulation.

لأغراض الشمولية، يجب ملاحظة أنه وفقاً للفقرة الفرعية (1) من الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من اللائحة التنفيذية يمكن لأصحاب العمل استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بالتأمين الصحي في حال كان هناك التزام قانوني على صاحب العمل بتوفير هذا التأمين ولم يكن بإمكانه استردادها وفقاً للفقرة الفرعية (3) من الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من اللائحة التنفيذية.

Apportionment of input tax – Article 55

Various changes were made to Article 55 of the Executive Regulation that resulted in a renumbering of some clauses.

The main changes were the specification of special cases for ending a tax year, and the introduction of a specified recovery percentage.

A new Clause 4 was introduced to specify that the following special cases trigger the end of a tax year:

- Tax deregistration - the tax year ends on the last day on which the person was a taxable person.
- Joining a tax group - the tax year ends on the last day before the taxable person joins the tax group, i.e. the day before the effective date of the relevant tax group amendment.
- Leaving a tax group - the tax year ends on the last day before the member left the tax group, i.e. the day before the effective date of the relevant tax group amendment.

Article 55(6) of the New Executive Regulation (previously Clause 5) clarifies that the standard input tax apportionment methodology also applies to

تقسيم ضريبة المدخلات – المادة (55)

تم إجراء عدة تعديلات على المادة (55) من اللائحة التنفيذية أدت إلى إعادة ترقيم بعض البنود.

تمثلت التغييرات الرئيسية في تحديد حالات خاصة لانتهاء السنة الضريبية، وتطبيق نسبة استرداد محددة لاحتساب ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد.

تمت إضافة بند جديد وهو البند (4) لتحديد أن الحالات الخاصة الآتية تؤدي إلى انتهاء السنة الضريبية:

- إلغاء التسجيل الضريبي – تنتهي السنة الضريبية في آخر يوم كان فيه الشخص خاضعاً للضريبة.
- الانضمام لمجموعة ضريبية – تنتهي السنة الضريبية في آخر يوم قبل انضمام الخاضع للضريبة للمجموعة الضريبية، أي اليوم الذي يسبق تاريخ سريان تعديل المجموعة الضريبية المعنية.
- الخروج من مجموعة ضريبية – تنتهي السنة الضريبية في آخر يوم يسبق خروج العضو من المجموعة الضريبية، أي اليوم الذي يسبق تاريخ سريان تعديل المجموعة الضريبية المعنية.

يوضح البند (6) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية الجديدة (البند 5 سابقاً) أن آلية تجزئة ضريبة المدخلات الأساسية تتطبق أيضاً على الجهات الحكومية والجهات

government entities and charities (as defined in Article 1 of the Decree-Law) by adding reference to Article 57 of the Decree-Law.

الخيرية (حسب التعريف الوارد في المادة (1) من المرسوم بقانون)، وذلك بإضافة إشارة إلى المادة (57) من المرسوم بقانون.

Even though Article 55(6)(a) of the Previous Executive Regulation was amended by Article 55(7)(a) of the New Executive Regulation to refer to the “sum of input tax for the tax period”, the simplified calculation referred to in the Input Tax Apportionment VAT Guide (“VATGIT1”) should still be used.

Article 55(12) of the New Executive Regulation clarifies that the AED 250,000 threshold in Article 55(11) to determine whether an actual use adjustment is required, should be apportioned on pro-rata basis if the tax year is shorter than 12 months.

For example, if a company joins a tax group five months after its tax year, an actual use adjustment would be required in its final return before joining the tax group where the variance between recoverable input tax determined under the annual washup and the actual use method exceeds AED 104,166.67 ($250,000 \times 5/12$).

Article 55(13) of the New Executive Regulation grants the FTA the right to require a taxable person to apply for a specific apportionment method, considering the nature of the taxable person’s business and transaction types.

على الرغم من تعديل الفقرة (أ) من البند (6) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية السابقة من خلال الفقرة (أ) من البند (7) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية الجديدة للإشارة إلى “إجمالي ضريبة المدخلات عن الفترة الضريبية”， فلا يزال يتبع استخدام عملية الاحتساب المبسطة المشار إليها في دليل ضريبة القيمة المضافة الخاص بتجزئة ضريبة المدخلات (“VATGIT1”).

يوضح البند (12) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية الجديدة أنه إذا كانت السنة الضريبية أقل من (12) اثنى عشر شهراً، فيجب تعديل الحد البالغ 250,000 درهم المنصوص عليه في البند (11) من المادة (55) بما يتناسب مع تلك الفترة لتحديد ما إذا كان يجب إجراء تعديل يتعلق بالاستخدام الفعلي.

على سبيل المثال، إذا انضمت شركة إلى مجموعة ضريبية بعد خمسة أشهر من سنتها الضريبية، فيتعين إجراء تعديل الاستخدام الفعلي في إقرارها النهائي قبل الانضمام إلى المجموعة الضريبية في حال كان الفارق بين ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد المحددة بموجب التسوية السنوية وتلك المحددة بموجب آلية الاستخدام الفعلي يُجاوز مبلغ 104,166.67 درهم (12/5 × 250,000).

يمنح البند (13) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية الجديدة الهيئة الحق في إلزام الخاضع للضريبة بأن يقدم بطلب لاستخدام آلية خاصة لتجزئة ضريبة المدخلات، مع مراعاة طبيعة أعمال الخاضع للضريبة وأنواع معاملاته.

For example, if the FTA finds during an audit that a financial institution is using the standard input tax-based apportionment method although the taxable person has multiple sectors, including real estate, retail banking and investment banking, the FTA may require that the taxable person apply to use the sectoral apportionment method.

In addition to the above, from 15 November 2024, taxable persons may apply to use a specified recovery percentage to apportion the input tax incurred to make both taxable and exempt supplies.

على سبيل المثال، إذا ثبّتت الهيئة أثناء التدقيق أن مؤسسة مالية تستخدم الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات على الرغم من أن الخاضع للضريبة لديه قطاعات متعددة، بما في ذلك العقارات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية، فيجوز للهيئة أن تلزم الخاضع للضريبة بأن يتقدم بطلب لاستخدام آلية تخصيص الأقسام/ القطاعات.

بالإضافة إلى ما سبق، يجوز للخاضعين للضريبة التقدّم بطلب لاستخدام نسبة استرداد محددة لتجزئة ضريبة المدخلات المتکبدة لقيام بكل من توريدات خاضعة للضريبة وتوريدات مُعفاة، اعتباراً من 15 نوفمبر 2024.

Subject to FTA's approval, this means that a specified recovery percentage is determined based on the recovery rate at the end of the preceding tax year and applied to the following tax periods for the current tax year, instead of calculating an apportionment rate for each tax period.

The calculation of the specified recovery percentage should be performed for each tax year while the FTA approval is valid.

The specified recovery percentage is determined on the following basis:

- If the nature of business of the registrant is such that a special apportionment method prescribed by the FTA may be applicable to that business, and there is approval from the FTA to use such method, the specified recovery percentage should be the preceding tax year's calculated recovery rate based on the relevant special

بناءً على موافقة الهيئة، فإنّ هذا يعني أنه يتم تحديد نسبة استرداد محددة بناءً على نسبة الاسترداد في نهاية السنة الضريبية السابقة وتطبيق تلك النسبة على الفترات الضريبية اللاحقة الخاصة بالسنة الضريبية الحالية، بدلاً من حساب نسبة لتجزئة ضريبة المدخلات لكل فترة ضريبية.

يتعين القيام بحسب نسبة الاسترداد المحددة لكل سنة ضريبية ل كامل فترة سريان موافقة الهيئة.

يتم تحديد نسبة الاسترداد المحددة على أساس ما يأتي:

- في حال كانت طبيعة أعمال المسجل تسمح بتطبيق آلية تجزئة خاصة محددة من الهيئة على تلك الأعمال وكانت هناك موافقة من الهيئة على استخدام تلك الآلية، يجب أن تكون نسبة الاسترداد المحددة هي نسبة الاسترداد للسنة الضريبية السابقة التي يتم حسابها بناءً على الآلية الخاصة ذات الصلة.

method.

- If the nature of business of the registrant is such that a special apportionment method prescribed by the FTA may be applicable to that business, but the registrant has not applied to use such special method, the application should be for a specified recovery percentage based on the relevant special method.
- If the nature of business is such that none of the special apportionment methods can be applicable to the business, the specified recovery percentage is the preceding tax year's calculated recovery rate-based rate, that is calculated based on the standard apportionment method.

The application to use a specified recovery percentage can only be made where the registrant has been registered for VAT for at least a tax year.

An approval to use the specified recovery percentage will be valid for 4 years and the registrant will not be allowed to change the method for at least 2 years following the approval.

في حال كانت طبيعة أعمال المسجل تسمح بتطبيق آلية تجزئة خاصة تحددها الهيئة على تلك الأعمال، ولكن لم يقدم المسجل بطلب لاستخدام تلك الآلية الخاصة، يجب أن يكون الطلب لاستخدام نسبة استرداد محددة بناءً على الآلية الخاصة ذات الصلة.

في حال كانت طبيعة أعمال المسجل لا تسمح بتطبيق أي من آليات التجزئة الخاصة على الأعمال، تكون نسبة الاسترداد المحددة هي نسبة قائمة على نسبة الاسترداد التي تم احتسابها للسنة الضريبية السابقة، والتي يتم حسابها بناءً على آلية التجزئة الأساسية.

يمكن تقديم طلب استخدام نسبة استرداد محددة فقط في حال كان المسجل مسجلاً لضريبة القيمة المضافة لمدة سنة ضريبية واحدة على الأقل.

تُسري صلاحية الموافقة على استخدام نسبة استرداد محددة لمدة 4 سنوات، ولا يُسمح للمسجل بتغيير الآلية لمدة سنتين على الأقل بعد الحصول على موافقة الهيئة.

Adjustments under the capital assets scheme – Article 58

Article 58(17) of the New Executive Regulation was introduced to clarify that, for an internally developed capital asset, the first tax year shall be the year in which that asset is brought into use, even if the capital asset was ready for use in a prior year.

تمت إضافة البند (17) من المادة (58) من اللائحة التنفيذية الجديدة لتوضيح أن السنة الضريبية الأولى للأصل الرأسمالي المطور داخلياً يجب أن تكون هي السنة التي يبدأ استخدام ذلك الأصل فيها، حتى وإن كان الأصل الرأسمالي جاهزاً للاستخدام في سنة سابقة.



United Arab Emirates

Tax invoices – Article 59

الفواتير الضريبية – المادة (59)

The Article on tax invoices was amended to include several requirements and clarifications.

تم تعديل المادة الخاصة بالفواتير الضريبية لتشمل عدة متطلبات وتوضيحات.

In general, Article 59 of the Executive Regulation was amended to refer to a “registrant” instead of a “taxable person” as only registrants have TRNs and, therefore, only registrants can issue tax invoices, including summary tax invoice.

بشكل عام، تم تعديل المادة (59) من اللائحة التنفيذية للإشارة إلى ”المسجل“ بدلاً من ”الخاضع للضريبة“ حيث أن المسجلين هم فقط من لديهم رقم تسجيل ضريبي، وبالتالي، يمكن للمسجلين فقط إصدار فواتير ضريبية، بما في ذلك ملخص الفاتورة الضريبية.

Article 59(2)(e) of the Executive Regulation clarifies that the total consideration and the VAT amount reflected on a simplified tax invoice must be expressed in AED.

توضح الفقرة (هـ) من البند (2) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية أنه يجب أن يكون إجمالي المقابل ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة في الفاتورة الضريبية المبسطة بالدرهم.

According to the amended Article 59(5) of the Executive Regulation, simplified tax invoices are not allowed in instances where the reverse charge mechanism is applied under Article 48 of the Decree-Law, e.g. concerned services.

وفقاً للبند المعدل (5) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية، لا يُسمح بإصدار فاتورة ضريبية مبسطة في الحالات التي يتم فيها تطبيق آلية الاحتساب العكسي بموجب المادة (48) من المرسوم بقانون، على سبيل المثال في حالة الخدمات المعنية.

Hence, the recipient of concerned services is required to issue full tax invoices complying with Article 59(1) of the Executive Regulation in these instances, unless an administrative exception was approved by the FTA.

بالنالى، يتعين على منتقى الخدمات المعنية في مثل هذه الحالات إصدار فواتير ضريبية كاملة امتثالاً للبند (1) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية، ما لم توافق الهيئة على استثناء إداري.

According to the amended Article 59(7) of the Executive Regulation, administrative exceptions may also be granted to exempt a registrant from having to deliver tax invoices, subject to the conditions the FTA considers necessary.

وفقاً للبند المعدل (7) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية، يمكن أيضاً منح المسجل استثناء إدارياً لاستثناء المسجل من متطلب تسليم الفواتير الضريبية، وذلك بناءً على الشروط التي تراها الهيئة ضرورية.

Article 59(11) of the Executive Regulation was amended to clarify that the following documentary evidence is required where a registered agent makes

تم تعديل البند (11) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه يجب الاحتفاظ بالمستندات التوثيقية التالية عند قيام الوكيل المسجل بتوريدات لصالح المورد الموكل

supplies for and on behalf of the principal of that supply and the agent issues the related tax invoice:

- the agent must retain sufficient records to determine the name, address and TRN of the principal supplier, and
- the principal supplier must retain sufficient records to determine the name, address and TRN of the agent.

Registrants are, generally, required to issue the relevant tax invoice within 14 days from the date of supply determined under Article 25 or 26 of the Decree-Law.

As an exception to the above, Article 59(13) was inserted in the New Executive Regulation that stipulates other periods within which tax invoices must be issued in the following cases:

- simplified tax invoices must be issued on the date of supply, and
- summary tax invoices, where applicable, must be issued and delivered to the recipient of the supply within 14 days from the end of the calendar month in which the date of supply of such supplies occurred.

Article 59(14) has been inserted in the New Executive Regulation to clarify that the FTA may withdraw an administrative exception decision relating to tax invoices if the conditions under which the exception was granted are not met.

Article 59(15) has been inserted in the New Executive Regulation to allow the FTA to specify the cases in

ونية عنه وقيام الوكيل بإصدار الفاتورة الضريبية ذات الصلة:

- يجب على الوكيل الاحتفاظ بسجلات كافية لتحديد اسم المورد الموكّل وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي،
- ويجب على المورّد الموكّل الاحتفاظ بسجلات كافية لتحديد اسم الوكيل وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي.

بشكل عام، يتعين على المسجلين إصدار الفاتورة الضريبية ذات الصلة خلال 14 يوماً من تاريخ التوريد المحدد بموجب المادة (25) أو المادة (26) من المرسوم بقانون.

استثناءً مما سبق، تمت إضافة البند (13) من المادة (59) إلى اللائحة التنفيذية الجديدة والذي ينصّ على فترات أخرى يجب خلالها إصدار فواتير ضريبية، وذلك في الحالات الآتية:

- يجب إصدار الفواتير الضريبية المبسطة بتاريخ التوريد،
- ويجب إصدار ملخص الفواتير الضريبية، بحسب مقتضى الحال، وتسليه إلى متنقي/ مستلم التوريد خلال 14 يوماً من انتهاء الشهر الميلادي الذي يتضمن تاريخ التوريد لتلك التوريدات.

تمت إضافة البند (14) من المادة (59) إلى اللائحة التنفيذية الجديدة لتوضيح أنه يجوز للهيئة سحب قرار استثناء إداري يتعلق بالفواتير الضريبية إذا تبين لها أن الشروط التي تمّ بموجبها منح الاستثناء لم تعد مستوفاة.

تمت إضافة البند (15) من المادة (59) إلى اللائحة التنفيذية الجديدة للسماح للهيئة بتحديد الحالات التي يجب

which full tax invoices are required even though the requirements for being eligible to issue simplified tax invoices are met.

فيها إصدار فواتير ضريبية كاملة على الرغم من استيفاء متطلبات إصدار فواتير ضريبية مبسطة.

Tax credit note – Article 60

Article 60(1)(e) of the Executive Regulation was amended to clarify the treatment of multiple tax credit notes issued in respect of the same tax invoice.

الإشعار الدائن الضريبي – المادة (60)

تم تعديل الفقرة (هـ) من البند (1) من المادة (60) من اللائحة التنفيذية لتوضيح معاملة الإشعارات الدائنة الضريبية المتعددة الصادرة فيما يتعلق بذات الفاتورة الضريبية.

In such instances, the “value of supply shown on the tax invoice” in the subsequent credit note is the adjusted value according to the previous tax credit note.

في مثل هذه الحالة، تكون “قيمة التوريد الموضحة على الفاتورة الضريبية” في الإشعار الدائن الضريبي اللاحق هي القيمة المعدلة وفق الإشعار الدائن الضريبي السابق.

For example, if a taxable person sold goods for AED 105 (including VAT), issued tax credit note for AED 21 (including VAT), and subsequently issued another tax credit note in relation to the same tax invoice, the “value of supply shown on the tax invoice” should be reflected as AED 80 (AED 100 – AED 20).

على سبيل المثال، إذا باع خاضع للضريبة سلعاً نظير مبلغ 105 درهم (شامل ضريبة القيمة المضافة)، وأصدر إشعار دائن ضريبي بمبلغ 21 درهم (شامل ضريبة القيمة المضافة)، ثم أصدر بعد ذلك إشعاراً دائناً ضريبياً آخر فيما يتعلق بذات الفاتورة الضريبية، فيجب أن تكون “قيمة التوريد الموضحة على الفاتورة الضريبية” هي مبلغ 80 درهم (100 درهم – 20 درهم).

According to the amended Article 60(2) of the Executive Regulation, administrative exceptions may also be granted to allow registrants not to deliver tax credit notes, subject to the conditions the FTA consider necessary.

وفقاً للبند المعدل (2) من المادة (60) من اللائحة التنفيذية، يمكن أيضاً منح استثناءات إدارية للسماح للمسجلين بعدم تسليم إشعار دائن ضريبي، وذلك بناءً على الشروط التي تراها الهيئة ضرورية.

Article 60(6) of the Executive Regulation was amended to clarify that the following documentary evidence is required where a registered agent makes supplies for and on behalf of the principal of that agent, and the agent issues a tax credit note in

تم تعديل البند (6) من المادة (60) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه يجب الاحتفاظ بالمستندات الثبوتية التالية عند قيام وكيل مسجل بتوريدات لصالح موكله ونيابة عنه وقيام الوكيل بإصدار إشعار دائن ضريبي فيما يتعلق بذلك التوريد:

respect of such supply.

- the agent must retain sufficient records to determine the name, address and TRN of the principal supplier, and
 - the principal supplier must retain sufficient records to determine the name, address and TRN of the agent.
- يجب على الوكيل الاحتفاظ بسجلات كافية لتحديد اسم المورد الموكّل وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي،
 - ويجب على المورّد الموكّل الاحتفاظ بسجلات كافية لتحديد اسم الوكيل وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي.

Tax return and payment – Article 64

Article 64(5)(j) of the Executive Regulation was amended to refer not only to "payable tax" but also "excess tax" to clarify that the net VAT position per tax period can be positive (i.e. an amount payable to the FTA) or negative (i.e. in favour of the registrant)

الإقرار الضريبي وسداد الضريبة – المادة (64)
تم تعديل الفقرة (ي) من البند (5) من المادة (64) من اللائحة التنفيذية للإشارة ليس فقط إلى "الضريبة المستحقة الدفع" بل أيضاً إلى "فائض الضريبة"، وذلك لتوضيح أن النتيجة الصافية للفترة الضريبية من الممكن أن تكون موجبة (أي مبلغ مستحق الدفع للهيئة) أو سالبة (مبلغ لحساب المسجل).

The term "excess tax" refers to the amount by which the "total value of recoverable tax for the period" (Box 13) exceeds the "total value of due tax for the period" (Box 12) per the VAT return.

يشير مصطلح "فائض الضريبة" إلى المبلغ الذي يتجاوز به "إجمالي قيمة الضريبة القابلة للاسترداد عن الفترة" (المربع 13) "إجمالي قيمة الضريبة المستحقة عن الفترة" (المربع 12) في الإقرار الضريبي.

Tourist visitors – Article 68

An amendment was made to Article 68(2)(c) of the Executive Regulation to align time periods with Paragraph (b), i.e. the goods must be exported by the overseas tourist within 90 days from the date of supply, instead of within 3 months.

السياح الزائرين – المادة (68)
تم إجراء تعديل على الفقرة (ج) من البند (2) من المادة (68) من اللائحة التنفيذية لمواءمة الفترات الزمنية مع الفقرة (ب)، أي يجب تصدير السلع من قبل السائح القائم من خارج الدولة خلال 90 يوماً من تاريخ التوريد، بدلاً عن تصديرها خلال ثلاثة أشهر.



Foreign governments – Article 69

Article 69 of the Executive Regulation was restructured and renumbered to list the conditions for requesting the repayment of VAT incurred by foreign governments, international organisations, diplomatic bodies and missions, or by an official thereof.

The conditions are similar to the conditions previously reflected, with the addition of a time limit of 36 months for officials to submit their claims, unless another period is specified in an international treaty or other agreement in-force in the UAE.

This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to the implementation of the Cabinet Decision No. 100 of 2024 on the Amendment of Some Provisions of the Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of the Federal Decree-Law No 8 of 2017 on Value Added Tax, and its amendments.

This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.

الحكومات الأجنبية – المادة (69)

تمت إعادة تنظيم المادة (69) من اللائحة التنفيذية وإعادة ترقيمها لإدراج شروط طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة التي تت肯دها الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والجهات والبعثات الدبلوماسية، أو أي مسؤول لدى أي منها.

الشروط مشابهة للشروط التي وردت سابقاً، مع إضافة إطار زمني مدته 36 شهراً لقيام المسؤولين بتقديم طلب الاسترداد، ما لم يتم تحديد فترة أخرى محددة في معاهدة دولية أو اتفاقية أخرى نافذة في الدولة.

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، وتعديلاته.

هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يعدل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المذكورة. ولذلك، فإن هذا التوضيح العام يسري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية ذات الصلة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.